عروض

عروض موقعة :

- الإتصال العلمى فى البيئة الإلكترونية
- مستقبل الجامعة فى مصر
- خطاب النهضة والتقدم فى الرواية العربية المعاصرة
- ومضات الذاكرة

عروض موجزة :

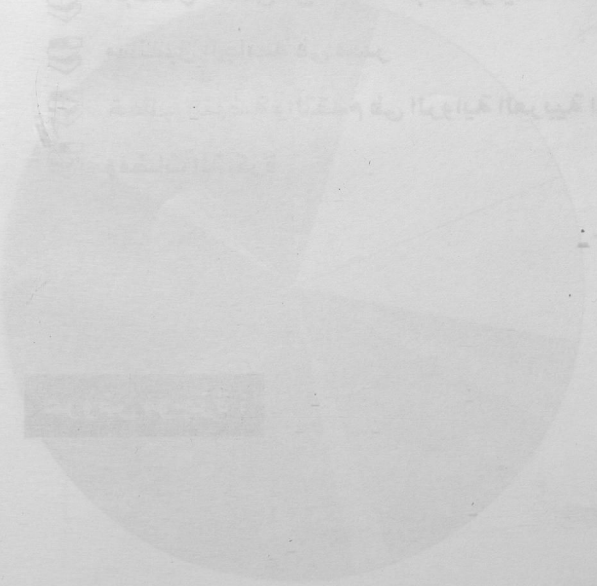

الاتصال العلمى فى البيئة الإلكترونية

قاسم، حشمت.
الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية / حشمت قاسم .- القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ .- ٥٣٥ ص.
تدمك ٠-٨١٤-٢١٥-٩٧٧

عرض
الدكتور/ عبدالرحمن فراج
مدرس بقسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة -فرع بني سويف

تمهيد

يمر العالم اليوم، بفترة من التحولات والتقلبات، في عالم النشر وصناعة المعلومات. فبعد أن كان العالم ومنذ سنوات قليلة مضت يعتمد في تداوله للمعلومات في الأغلب الأعم على البيئة الورقية، أصبح يتداولها اليوم في الأغلب الأعم في شكلها الإلكتروني. وكان وراء هذا التطور الهائل، كما هو معلوم، نشوء شبكة الإنترنت وانتشارها بوصفها مصدراً ضخماً للمعلومات وشبكة هائلة للتواصل والاتصالات.

وليس من السهل على الإطلاق الإشارة إلى صدور أي كتاب بأنه جاء في وقته تماماً، ليس مبكراً قليلاً أو ليس متأخراً للغاية. إلا أننا نستطيع القول بأن الكتاب محل هذه المراجعة قد صدر بالفعل في وقته؛ ذلك أن أكثر القضايا اليوم إلحاحاً على مائدة البحث، وتداولاً بين الباحثين، هي مصادر المعلومات الإلكترونية ومدى تأثيرها على النشاط العلمي. في الحقيقة موضوع هذا الكتاب هو محل متابعة المهتمين على العموم بقضايا النشر والاجتماع والتربية والتشريع والإدارة الحكومية وإدارة الأعمال، وكل ما يدور نشاطه العلمي أو المهني حول تلك الآلة الهائلة الموسومة بتقنيات الاتصالات والمعلومات . (Information & communi-cation Technology (ICT ولم تبرز المصطلحات الشائعة والمتداولة اليوم بين العلماء والدهماء على السواء، مثل مجتمع المعرفة والتعلم عن بعد والحكومة الإلكترونية ... إلخ، إلا نتيجة التطورات بل الثورات المتلاحقة في تلك التقنيات.

ينصب هذا الكتاب على الاتصال العلمي وما يتصل به من قضايا في البيئة الإلكترونية الجديدة وخاصة ما يتصل منها بالإنترنت. والاتصال العلمي هو الإطار الجامع الشامل للنشاط العلمي والمهني المتخصص، وأنشطة العلماء وتداولهم للمعلومات، وتواصلهم فيما بينهم عن طريق ما هو رسمي وغير رسمي من قنوات.

ولأن الاتصال أساس النشاط العلمي؛ فإن الأوساط العلمية هي أكثر الأوساط استجابةً لتلك التغيرات وأكثرها إفادة من نتائجها. ويحاول العمل الذي بين أيدينا رصد تلك التطورات والتحولات، ورسم صورة أقرب ما تكون للواقع الذي نعيش فيما يتصل بتأثير مصادر المعلومات الإلكترونية، وبخاصة تلك المتاحة على الشبكة العنكبوتية the Web ، على تداول المعلومات في الأوساط المهنية والعلمية المتخصصة على اختلاف مجالاتها ومستوياتها.

المؤلف

والأستاذ الدكتور حشمت قاسم، رجل معروف على مستوى العالم العربي في مجال المكتبات وخدمات المعلومات. ولمن لا يعرفه، هو أستاذ علم المعلومات بكلية الآداب، وأحد الخبراء العرب المتميزين في النشر العلمي وإدارة مرافق المعلومات. والرجل له ما يزيد على عشرين كتاباً ، ومائتي مقالة، تدور موضوعاتها حول تلك التخصصات وغيرها من المجالات. كما يقف الرجل على رأس هيئة تحرير مجلة «دراسات عربية في المكتبات والمعلومات» التي يقرب عمرها الآن من عشر سنوات.

وفيما يتصل بالاتصال العلمي، فلا مبالغة على الإطلاق في القول بأن الدكتور حشمت قاسم هو الذي توفر على مهمة التعريف بالاتصال العلمي وقضاياه، وله في ذلك أول عمل نشر في الموضوع ترجمة عن كتاب لجاك ميدوز[١]، وثاني عمل نشر في الموضوع ترجمةً عن كتاب لوليام جارفي[٢]. كما أنه المشرف الأكاديمي على أول أطروحة عربية صريحة أُجيزت في هذا الموضوع، وقد نُشرت بعد ذلك عن دار غريب [٣]. هذا فضلا عن بعض مقالاته التي تدور حول قضايا الاتصال العلمي. ومعنى ذلك، أننا أمام كتاب قام به مؤلف ضليع في الموضوع.

من ناحية أخرى، فإن الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب تجميعي، للدراسات التي توفر عليها المؤلف في هذا الموضوع، والتي نُشرت في السنوات القليلة الماضية. وإذا كان لذلك من دلالة، فهو أن المؤلف كان يقف، ولا يزال، موقف المتابع والمراقب للتحولات الحادثة وتأثيراتها على النشاط العلمي والمجتمع العلمي وخدمات المعلومات. نقول : ليس موقف المتفرج، وإنما موقف الراصد والمحلل للمصادر والتيارات والاتجاهات. وانعكس هذا التحليل في صورة تأليف متأن تارة، وترجمة منتقاة تارة أخرى. وذلك لكي ينقل للباحثين بأمانة علمية مواقف ورؤى الباحثين المتباينة - حيال المصادر الإلكترونية

١ ميدوز ، جاك. آفاق الاتصال العلمي ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا / ترجمة حشمت قاسم. القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٧٩م.

٢ جارفي ، وليم. الاتصال أساس النشاط العلمي/ ترجمة حشمت قاسم. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٣م.

٣ ناصر محمد عبدالرحمن. الاتصال العلمي في التراث الإسلامي من صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي. القاهرة: دار غريب، ١٩٩٤م.

للمعلومات - دون مواربة ؛ وذلك في الوقت الذي كانت الأمور بصدد تلك القضايا -،ولا زالت في الحقيقة - متشابكة وغائمة. ولتأمل ذلك، رجاء النظر في الفصلين السابع (الباب الثاني) والعاشر (الباب الثالث) على سبيل المثال.

ولا تكتمل مراجعة الكتاب، في الحقيقة، دون تلك الإشارات الخلفية التي أراها واجبة للكشف عن المجهود المبذول وراء ما يزيد على الخمسمائة صفحة التي يشغلها هذا العمل.

الكتاب

يشتمل الكتاب - فضلا عن المقدمة - على أربعة أبواب، هي: الاتصال العلمي، والمصادر الإلكترونية للمعلومات، والدوريات الإلكترونية التخصصية، والمكتبات في البيئة الإلكترونية. وتشتمل هذه الأبواب بدورها على أربعة عشر فصلاً، تشغل جميعها ٥٣٥ صفحة.

أما الباب الأول **«الاتصال العلمي»** ، فيبدأ بتمهيد عام للكتاب ككل، إضافة إلى ثلاثة فصول. أما التمهيد فهو بمثابة تمهيد عام للكتاب بكل عناصره ومكوناته، تعرض فيه المؤلف بعد لمحة تاريخية موجزة، للإنترنت بوصفها نظامًا عالميًا للمعلومات، ومحو الأمية الحاسوبية، وتأثر إنتاجية المؤلفين والتأليف المشترك، وتأثر الباحثين والباحثات في الدول النامية بالبيئة الإلكترونية، والضياع الواضح للحدود الفاصلة بين الرسمي وغير الرسمي في قنوات التواصل، وبعض قضايا النشر الإلكتروني وبخاصة ما يتصل منها بالدوريات الإلكترونية، والتحكيم وضبط الجودة، وإتاحة رصيد الإنتاج الفكري، والمكتبة الافتراضية، وقنوات الاتصال العلمي وأندية المعلومات. وبصفة عامة، حاول هذا التمهيد التحقق مما للبيئة الإلكترونية من أثر في أنماط الاتصال ومنافذه في الأوساط العلمية والمهنية.

ويتعرض الفصل الثاني من هذا الباب العام، لأحد أهم أنماط الكتابة العلمية في عالمنا المعاصر، وهو **المراجعات العلمية**. وهو النمط المناط به التحليل النقدي المقارن المتكامل للإنتاج الفكري المنشور في موضوع معين، مما يكفل للباحثين في هذا الموضوع الوقوف على جهود السابقين على نحو منهجي واضح. وإضافة إلى التمهيد، يتناول هذا الفصل طبيعة المراجعات العلمية، والمعايير الشكلية لها، ومعايير المحتوى، وعدد الاستشهادات المرجعية كمعيار لتمييز المراجعات، وأنواع المراجعات العلمية، ونشأتها، وأهميتها، ووظائفها، والوظائف التعليمية والوراقية والتاريخية لها على الأخص، ووظائفها المعاصرة، ووظائفها في مجال الطب والمجالات المهنية على الأخص، وأوجه الإفادة منها، وتنظيم إنتاج المراجعات، ومؤلفي المراجعات، وخطوات إعدادها، واختيار موضوع المراجعة، وضمان الالتزام بنشرها، والخطوات التنفيذية التالية لذلك، وعلى الأخص خطوات البحث في الإنتاج الفكري والحصول على الوثائق الأولية والاطلاع عليها وصياغتها وطباعتها ومراجعتها. كما تعرض المؤلف لقنوات نشر المراجعات العلمية ومنافذ نشرها، وعلى الأخص الدوريات الأولية وأعمال المؤتمرات والكتب والتقارير ونشرات

المستخلصات، وأخيرًا الضبط الوراقي للمراجعات. وقد انعكست محتويات هذا الفصل الثاني على كثرة عدد صفحاته، حيث يشغل بمفرده ٥٧ صفحة بنسبة حوالي ٤٣٪ من مجمل صفحات الباب الأول.

أما الفصل الثالث، فمراجعة علمية تعد نموذجًا تطبيقيًا للدراسة النظرية التي احتلت صفحات الفصل الثاني. وهي مراجعة مترجمة تُنشر لأول مرة في العربية، وذلك تحت عنوان **«الإنترنت وبحوث استرجاع المعلومات؛ مراجعة علمية موجزة»**، وتشكل في الحقيقة نقطة انطلاق للباحثين في هذا المجال الذي يشكل أحد قطاعات البحث في الاتصال العلمي. وفضلا عن المقدمة والخلاصة، تتعرض الدراسة لمحركات البحث، وتقييم الاسترجاع، وإمكانية الاعتماد على المعلومات المتاحة على العنكبوتية العالمية، وواجهات المستفيدين، ودراسات احتياجات المستفيدين، وتنظيم المعلومات على العنكبوتية العالمية، والتحكم في المصطلحات، ومخرجات البحث في العنكبوتية العالمية، ووسطاء البحث الأذكياء (ترجمةً لـ intelligent agents)، والعنكبوتية العالمية في مقابل مراصد البيانات (على الخط المباشر والأسطوانات الضوئية المكتنزة)، ومستقبل صناعة الخط المباشر والأسطوانات المكتنزة في عصر الإنترنت. وتشغل هذه المراجعة حوالي ربع صفحات الباب الأول، كما أنها تعتمد على ٧٢ استشهاداً مرجعيًا مما يدل على سعة الإنتاج الفكري محل المراجعة.

أما آخر فصول هذا الباب **«ليس بالتنكر للعربية تتحقق العالمية»**، فينصب على اللغة التي تعد أداة التواصل العلمي والمهني في مختلف المجالات وعلى جميع المستويات، ويهدف إلى التنبيه إلى أن النشر باللغة العربية لا يمكن أن يحول دون تحقيق طموحات العالمية، ذلك «أن تدني مكانة الإنتاج الفكري العربي على الصعيد العالمي لا يمكن رده إلى أسباب لغوية، وإنما إلى أسباب تنظيمية تتصل بأساليب النشر وتقنياته وقصور نظام الضبط الوراقي (الببليوجرافي) على اختلاف مستوياته، كما يمكن أن تكون متصلة بالمحتوى ذاته» (ص ١٣٠).

أما الباب الثاني فهو أكبر الأبواب حجماً، إذ يصل إلى حوالي ثلث حجم الكتاب. ويشتمل هذا الباب، على أربعة فصول، تتناول **«المصادر الإلكترونية للمعلومات»** كل من وجهة نظر مختلفة. يلقي الفصل الأول منها **«المصادر الإلكترونية والمكتبات الأكاديمية من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠»** نظرة تاريخية على موقف المكتبات الأكاديمية من المصادر الإلكترونية خلال عقدين حاسمين في مسيرة تطور هذه الفئة من مصادر المعلومات. وفضلا عن المقدمة، وبعد إلقاء نظرة إلى الماضي القريب، يتناول الفصل أزمة الدوريات، والاستجابات المبكرة للمكتبات تجاه تلك الأزمة ومن ثم إعادة التنظيم، وتيسير سبل الوصول والتملك، والمجموعات الافتراضية والكتب الإلكترونية، وتغير معايير اختيار مصادر المعلومات، والتوسع في السياسات القائمة،

وإضافة طبقة جديدة من المصادر، ودور المتعهدين. ثم يتناول الفصل العناصر الأخرى في البيئة الجديدة، والتغيرات التنظيمية المصاحبة لها، والتعليم عن بعد، وتقاسم الموارد والبدء بتبادل الإعارة بين المكتبات وما بعده، وصيانة المصادر، وأخيرًا استشراف المستقبل.

أما الفصل الثاني **«الحفظ التاريخي للأطروحات الإلكترونية»**، فيتناول بعض قضايا الحفظ التاريخي لأحد أهم مصادر المعلومات وهي الأطروحات، وذلك في شكلها الإلكتروني الذي يعتمد اليوم في جميع مراحله في الإعداد والتحكيم والإجازة والإتاحة، على التقنيات الإلكترونية. وإضافة إلى التوطئة، يتناول الفصل رسائل الماجستير والدكتوراه والرسائل الجامعية الإلكترونية، والنظر إلى الحفظ في إطار برنامج الرسائل الجامعية الإلكترونية، ومشكلة حفظ هذا النمط من الرسائل، وخيارات الصيغ التي يتم فيها هذا الحفظ، وتأثر مجتمع الرسائل الجامعية الإلكترونية، وإدارة الرصيد أو المزايا العاجلة في مقابل التكلفة الآجلة.

وينبه الفصل الثالث في عنوان أدبي ودال للغاية **«المصادر الإلكترونية: ذئب في إهاب حمل؟»**، إلى أن المصادر الإلكترونية تثير من التحديات بقدر ما تكفل من مزايا وإمكانيات، ويناقش أثر المصادر الإلكترونية على أداء المكتبات في تنمية المجموعات بوجه عام، والاهتمام بالأوعية الورقية وتلبية احتياجات المستفيدين على وجه الخصوص. ويتناول الفصل، بعد المقدمة وقبل الخلاصة، تأثير المصادر الإلكترونية على البحث العلمي، وتكلفة المصادر الإلكترونية، والمشكلات الخاصة بحفظها، ومدى حتمية الاتجاه إلى مجتمع لاورقي.

أما الفصل الأخير، فهو أكبر فصول الباب حجمًا حيث يشغل حوالي ٤٥٪ من حجم هذا الباب الثاني. والسبب في ذلك أنه تقرير بحث خبروي إمبريقي عن **«الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية ، المعتمدة على الإنترنت ، لأغراض البحث»**. ويتعرض الفصل ، فضلا عن المقدمات والملخص والتعريفات ومراجعة الإنتاج الفكري، لبعض القضايا ذات الصلة بالموضوع مثل: تأثير الإنترنت على الاتصال العلمي، والإفادة من الإنترنت من جانب الباحثين، وتوافر مقومات التعامل، ورضاء المستفيدين، والخبرات الخاصة والمهارات التقنية التي ينبغي اكتسابها، وتأثير المجال العلمي على سلوكيات المستفيدين، والفروق الفردية، وقبول التقنية ومصادر الإنترنت، والضوابط الاجتماعية، والاستشهاد بالمصادر الإلكترونية، وتقييم هذه المصادر. ثم يعرض الفصل إلى البحث الخبروي، فيتناول منهج البحث، والتخطيط للبحث، والتحليل التتبعي للاستشهاد بالمصادر الإلكترونية، والعينة، وتحليل البيانات، وخطوات الدراسة التحليلية، والمناقشة والنتائج العامة، والبحوث المستقبلية. وينتهي البحث بالاستبانة المستخدمة في هذه الدراسة التحليلية الوصفية. وتستمد هذه الدراسة أهميتها مما تقدمه من خبرة ثرية، وما انتهت إليها من نتائج

الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية ـــ

بعض قضايا الاتصال العلمي في ظل البيئة الإلكترونية، وفي الباب الثاني بعض قضايا مصادر المعلومات الإلكترونية خاصة في ظل الشبكة العنكبوتية، وخصص الباب الثالث لأبرز فئات هذه المصادر وهي الدوريات الإلكترونية، فقد تناول في الباب الرابع والأخير من هذا الكتاب بعض انعكاسات بيئة المشابكة الإلكترونية على المكتبات بوجه عام، ومكتبات البحث بوجه خاص. والمكتبات ومرافق المعلومات، كما نعلم، هي الركن الركين في الاتصال - الركن الذي تصل فيه دورة تداول المعلومات إلى نهايتها، كاشفةً عن بعض أوجه الإفادة من المعلومات التي تم ابتكارها وإنتاجها ونشرها ومعالجتها.

ويشتمل الباب الرابع على خمسة فصول، يتناول أولها **«الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات»**، طبيعة الإنترنت ومكوناتها، ونشأتها وتطورها، ودور المؤسسة الوطنية للعلوم في جهود تنمية الإنترنت وتطوير برمجيات البروتوكولات الخاصة بها، وانتقال الشبكة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وبعض مظاهر عالمية الإنترنت، والإنترنت وشبكة نرن NREN ، وتجسيرالفجوة بين جهود المشابكة بين الحاسبات وجهود تيسير سبل الإفادة من المعلومات، وبعض ملامح تأثير الإنترنت على خدمات المعلومات؛ بما يشمل ذلك من البحث في الإنتاج الفكري والإمداد بالوثائق ، وأخيراً الوجه الآخر للإنترنت أو الآثار السلبية لها.

علمية حول مدى أهمية المصادر الإلكترونية، وتزايد هذه الأهمية على نحو مطرد بالنسبة للباحثين.

وتعد الدوريات التخصصية، فئة متميزة من مصادر المعلومات الإلكترونية، وتشكل أهم قنوات تدفق المعلومات في بيئة المشابكة الإلكترونية. ولذلك أفرد لها المؤلف باباً خاصاً هو الباب الثالث من هذا الكتاب.

ويشتمل هذا الباب على فصلين، أولهما **«الدوريات الإلكترونية التخصصية: تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية»** يتناول ، بعد المقدمة، مفهوم الدورية الإلكترونية، وتطور الدوريات النوعي والكمي، ومزاياها، وما تواجهه من تحديات اجتماعية واقتصادية في مرحلة التحول الراهنة.

أما الفصل الثاني في هذا الباب «التنافس والتعاون: المكتبات والناشرون في مرحلة التحول إلى الدوريات الإلكترونية التخصصية» فيناقش ما ترتب على الاهتمام بالنشر الإلكتروني من تغير في مواقف المشاركين في هذا النشر وأدوارهم، وعلاقة المؤلفين والناشرين والمتعهدين واختصاصيي المكتبات ببعضهم البعض. ويتعرض الفصل، بعد التوطئة والمقدمة، للحقائق الاقتصادية الرئيسة المتعلقة بنشر الدوريات التخصصية، والقرار الخاص بتوقف الدوريات الورقية، والإنصاف والاقتصاديات الجديدة للسلع المعلوماتية، والعلاقة بين الناشرين والمكتبات.

وإذا كان المؤلف قد تناول في الباب الأول

وتقف المكتبات الوطنية على رأس هرم أنواع المكتبات، ويتعرض الفصل الثاني من هذا الباب «المكتبات الوطنية وتضافر الجهود العربية لمواجهة تحديات التراث الإلكتروني» لفئات المصادر الإلكترونية للمعلومات والتي يرى المؤلف أنها تقع في ثلاث فئات، ومشكلات إيداع مصادر المعلومات، ومشكلات الصيانة والحفظ التاريخي لمصادر المعلومات (والذي كان موضوع الفصل الثاني من الباب الثاني).

أما الفصل الثالث **«مبادرات المكتبة الوطنية الكندية الخاصة بالمكتبة الرقمية»**، فينصب على إحدى تجارب المكتبات الوطنية في التحول نحو المكتبة الرقمية. ويتناول الفصل، بعد المقدمة، بعض ملامح البيئة الكندية، والمكتبة الوطنية الكندية وطريق المعلومات السريع، ومبادرات المكتبة الوطنية الكندية الخاصة بالمكتبة الرقمية، ومداخل معالجة خدمات هذا النوع الناشئ من المكتبات، وتضافر الجهود، والاستراتيجية الكندية لتقاسم الموارد، وقضايا تيسير سبل التعامل Access ، والمجموعة الإلكترونية للمكتبة الوطنية الكندية، وقضايا الفهرس الافتراضي، وغيرها من القضايا المهمة ذات الصلة.

وينصب الفصل الرابع **«المكتبات الجامعية في بيئة المشابكة الإلكترونية»**، على نوع آخر من المكتبات هو المكتبات الجامعية، ويحاول فيه المؤلف الكشف عما طرأ على هذه المكتبات من تغير نتيجة للتوسع في المشابكة الإلكترونية، وأوجه استثمار هذه المكتبات لإمكانات هذه المشابكة، فضلا عن تعرضه لوظائف المكتبة الجامعية وأنماطها التنظيمية.

ويدعو الفصل الخامس والأخير **«نحو مبادرة عربية لمكتبة افتراضية في خدمة البحث العلمي»**، لتضافر الجهود العربية لتوفير مقومات الإفادة من المكتبة الافتراضية لخدمة أهداف البحث العلمي في الوطن العربي، ويتعرض في ذلك لعوامل إطلاق هذه المبادرة، ولبعض القضايا المهمة لوضع هذه المبادرة موضع التنفيذ.

خاتمة

وهكذا ، تبدو أهمية هذا الكتاب، وأهمية الموضوعات التي يشتمل عليها وحيويتها ؛ وكثير منها في الحقيقة لم يُكتب عنها في العربية من قبل. كما تتضح أهمية هذا الكتاب، في كونه يتعرض لبعض القضايا الغائمة والمتشابكة، والتي قد لا نجد لها قولا فصل حتى الآن، فقام صاحب الكتاب ببسطها على مائدة البحث والدرس عارضًا الآراء والرؤى المختلفة فيها.

وكما أشرنا من قبل، جمع صاحب الكتاب في هذا العمل بين التأليف والترجمة. ونحن نرى في ذلك الأمانة العلمية في أبهى صورها. فهو لا يدعي لنفسه ما ليس له، ولا يرتدي ثوبًا ليس صاحبه. ولعل من بين صور الإفادة من هذا العمل اجتهاده في صك المصطلحات الجديدة في مجال تقنيات المعلومات وشبكات المعلومات. فهو في ذلك، له رأي مسموع، واجتهاد مقبولة.